دور االسياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر وتونس

The role of tax policy in attracting Foreign Direct Investment: the case of Algeria and Tunisia

لعرشي عبد الصمد، طالب دكتوراه
د/ لحمر عباس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
البريد الالكتروني: abbess.lahmar@univ-mosta.dz

تاريخ الإيداع: 1-1-2018 **تاريخ القبول: 11-2-2019**

الملخص:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدراسات الاقتصادية كبديل للاقتراض الأجنبي، وهو يلعب دورا هاما في خلق الثروة وتسريع النمو والتحول الاقتصادي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح نقل التكنولوجيا ويساهم في تقليص نسبة البطالة عن طريق توفير فرص العمل فضلا عن تحسين مناخ الأعمال وجعلها أكثر قدرة على المنافسة، ولذلك تسعى جميع الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتعتبر تونس والجزائر من بين الدول التي تقتنع عموما بأهمية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولذلك عملت حكومتا البلدين منذ التسعينيات من القرن الماضي على تحسين مناخ الأعمال، وإثارة الاهتمام بالسياسة المالية، من خلال تحسين استخدام الضمانات السياسية والحوافز الضريبية، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية، الحوافز الضريبية، تدفقات الاستثمار، مناخ الأعمال.

Abstract:

The subject of foreign direct investment is considers one of the most important in economic studies, as an alternative to foreign borrowing, it plays an important role in creating wealth and accelerates growth and economic transformation It allows the transfer of technology and reduces unemployment by providing jobs as well as to improve the business

climate and makes it more competitive, and for this reason and many others, all nations is to strive to bring in FDI.

Both Tunisia and Algeria are among the countries which are generally convinced by the importance of attracting foreign investment, and therefore the governments of the two countries have worked since the nineties of the last century to improve the business climate, and raise attention to fiscal policy, through a better use of policy guarantees and incentives of the tax, in order to attract FDI.

Key words: Foreign direct investment (FDI), fiscal policy, tax incentives, investment flows, the business climate

المقدمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر التمويل الخارجية لها دورها في التنمية لما تحققه من خدمات في مجال تخفيف الأعباء والمساهمة في توليد الثروة ومضاعفة النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وتأهيل الموارد البشرية، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أصبح الاهتمام منصبًا حول نمو إنتاجية العمل والأفضلية التنافسية بين المناطق والبلدان، وتأهيل الاقتصاد والتنمية القطاعية الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة،، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي يركز الاهتمام على التنظيم وطبيعة المؤسسات ونوع التأهيل المطلوب في سوق العمل وأهمية إدخال التكنولوجيا التي تمثل تحديات كبرى بالنسبة للبلدان النامية التي تبحث عن تصميم إستراتيجيات شاملة تتعلق بالبحث والتطوير من أجل الحصول على منتجات جديدة، تطوير المنتجات القائمة، تحسين الجودة، خفض في التكلفة، والتحكم في المعرفة والخبرة والتسيير الجيد، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تسعى البلدان النامية إلى تبني سياسات واضحة تسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وفي هذا السياق، عملت الجزائر وتونس منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على إتباع سياسة تهدف إلى التأقلم مع التحولات الاقتصادية الدولية، حيث قام البلدين بوضع برنامج لإصلاح اقتصادي شامل مس جميع الجوانب مع تبني جملة من الإجراءات والقوانين بهدف تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إنشاء هيئات في صورة وكالات ومراكز ومجالس لترقية ومرافقة المستثمرين الأجانب وتدليل الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تنمية مشاريعهم وأعمالهم، ولم تتوقف الجزائر وتونس عند هذا الحد بل قامت بإصلاحات جبائية جاءت بجملة من التحفيزات لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق النمو وتخفيض نسبة البطالة.

تتناول هذه الدراسة دور االسياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس من خلال التساؤلات التالية:

- ماهي الضمانات والحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في كل من تونس والجزائر؟
- ما هو الفرق بين السياسة الجبائية في الجزائر وتونس؟
- كيف هي حالة التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي في كل من تونس والجزائر؟

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع السياسة الجبائية في كل من الجزائر وتونس ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور رئيسية يتضمن الأول موضوع السياسة الجبائية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس، حيث يتم التركيز فيه على سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات والممنوحة للمستثمر الأجنبي في كل من الجزائر وتونس بالإضافة إلى المقارنة بين الضمانات والحوافز في كلا البلدين، والمحور الثاني مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وتونس والثالث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين و توزيعه القطاعي والجغرافي.

1. السياسة الجبائية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدولة باستخدام مختلف وسائلها والمتمثلة في مجموعة من المزايا والحوافز الضريبية، لتحقيق أهداف المجتمع، كما تتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال تؤثر من خلالها الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[1] ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، وهي:

- الاستثمار المشترك (الثنائي) ؛
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

[1]. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359 ، 1993، ص86 .

1.1. سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

تقدم الجزائر في إطار جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار. ويمثل قانون الاستثمار لسنة 1993 بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.1.1. الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر في عدة عناصر أساسية منها مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز وحرية تحويل رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ثبات القانون المطبق على الاستثمار والتحكيم الدولي والازدواج الضريبي، كما أن مبدأ حرية الاستثمار يضمن للمستثمرين الأجانب الحرية الكاملة في الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع والتنظيمات المقننة المعمول بها لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلف، ماعدا تلك المخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية والتعليم، وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، ومن هذا المنطلق يظهر بأن الحرية مفتوحة في كل المجالات باستثناء بعض الأنشطة المقننة التي تحتاج إلى ترخيص، وتنص المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09-01 [1] على أنه " لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء". كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة أو في شكل شركة باسم جماعي أو في شكل أسهم.

ولقد جاء مبدأ عدم التمييز حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي93-12 والتي ورد فيها "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع بلدانهم الأصلية، أما مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال فلقد جاء حسب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وحسب قانون الاستثمارات لسنة 1993، بحيث أنه للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد، وسواها من الأموال المتصلة بتمويل نشاطات اقتصادية في الجزائر غير مخصصة للدولة، وتتوسع إلى ضمانات الاتفاقيات الدولية التي وقعت

[1]. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.

عليها الجزائر، والتي نصت عليها المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 كما يلي:" تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه".

أما مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار فلقد جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي بحيث نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة على أنه "لا تطبق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"، ويكرس نص هذه المادة مبدأ احترام الحقوق المكتسبة عند تطبيق القوانين الجديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها. كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على الأموال أو مصادرتها.

أما فيما يخص التحكيم الدولي فطبقا لما تنص عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، فإن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية المتعاقدة سواء كان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، فإن النزاع يطرح على المحاكم المختصة، والمقصود بالمحاكم المختصة هنا هي المحاكم الجزائرية بحيث تكون مختصة مبدئيا إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر وتتعلق بالصلح واللجوء إلى التحكيم الدولي، أما فيما يتعلق بالازدواج الضريبي فقد نتج عن الإصلاحات الجبائية التي تبنتها الجزائر منذ 1990 التوقيع على38 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وذلك لتفادي عرقلة الاستثمار الأجنبي.

2.1.1. الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

لقد عملت الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي على ترقية وتشجيع الاستثمار، وذلك من خلال إصدار الأمرين 01-03 و06-08 المتعلقين بتحسين بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى الحوافز الجبائية الممنوحة التي أفرزتها قوانين المالية، وهذه الامتيازات والحوافز تكون حسب النظام العام والأنظمة الخاصة، فالنظام العام يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها، وهناك عدة مزايا يمنحها هذا النظام خلال مرحلة الانجاز والاستغلال، حيث تستفيد الاستثمارات من سنة إلى ثلاث سنوات من عدة مزايا نذكر منها ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة والمقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الإستثمارية؛

وفي مرحلة الاستغلال، فتستفيد من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وقد تمدد مدة الاستغلال إلى (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، وتستفيد كذلك من تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

أما بالنسبة لأنظمة الخاصة والاستثنائية فيطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها والتي تمثل فائدة بالنسبة للدولة، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة أثناء مرحلة الإنجـاز تستفيد لمدة (03) سنوات من ما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

وفي مرحلة الاستغلال تستفيد هذه الاستثمارات ولمدة عشر (10) سنوات من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني والإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار

الاستثمار، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتحسين وتسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك (المتصاعد، الثابت والمتناقص).

أما بالنسبة للمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فتستفيد بموجب اتفاقية متفاوض عليها، وتنشر في الجريدة الرسمية، بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من عدة مزايا خلال مرحلة الإنجـاز ولمدة (5) سنوات منها الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، والإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني المطبق عليها وإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى إعفاء من الرسم العقاري وحقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية، أما المزايا التي تستفيد منها هذه الاستثمارات خلال مرحلة الاستغلال، تكون لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال، والتي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وتستفيد من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاءات أو التخفيضات في الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة.

وهذا بالإضافة إلى مزايا أخرى، بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

2.1. سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في تونس:

تقدم تونس مجموعة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ويحدد قانون عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 والذي يتصف بالشمولية ويغطي معظم القطاعات، نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات التي تهدف إلى دفع نسق النمو والتشغيل بتونس.

1.2.1. الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس:

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس في عدة عناصر أساسية لعل أهمها مبدأ حرية الاستثمار وحرية تحويل الأرباح وكذلك حماية الاستثمارات والتحكيم الدولي والازدواج الضريبي.

بالنسبة لمبدأ حرية الاستثمار يبين الفصل الأول من مجلة تشجيع الاستثمارات، القطاعات التي تنجز فيها الاستثمارات بحرية شريطة الاستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الأنشطة وفقا للتشريع التونسي المعمول به، وهي تشمل[1] الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، النقل، التربية والتعليم والتكوين المهني، الإنتاج والصناعات الثقافية، الصحة، حماية البيئة والمحيط، البحث العقاري والأنظمة، الخدمات غير المالية.

وتنسحب أحكام قانون الاستثمار على العمليات المتعلقة بالتوسيع أو التجديد أو إعادة التهيئة أو تغيير النشاط[2]، وتبقى الاستثمارات في بعض الأنشطة الأخرى خاضعة لموافقة المصالح المعنية بالاستثمار، غير أن مساهمة المستثمر الأجنبي في بعض أنشطة الخدمات غير المصدرة كليا التي يقع ضبطها بأمر، يجب أن تخضع لموافقة اللجنة العليا للاستثمار إذا تجاوزت 50% من رأس المال، كما أن حرية تحويل الأرباح تعتبر كضمان للمستثمر الأجنبي بما في ذلك الربح المحقق عند عملية البيع بعملة قابلة للتحويل وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 بتاريخ 03 ماي 1993، وكذلك مبدأ حماية الاستثمارات والذي يتم في إطار الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها تونس مع البلدان العربية وعدة دول أخرى.

أما فيما يخص التحكيم الدولي فحسب الفصل 67 من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، تختص المحاكم التونسية بالنظر في كل خلاف يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة التونسية إلا في حالة اتفاق ينص عليه شرط التحكيم عن طريق إجراءات تحكيم خاصة، أو تطبيقا للإجراءات الصلح أو التحكيم المنصوص عليها حسب الاتفاقيات المبرمة، كما أن عدم الازدواج الضريبي تم إقراره في إطار الاتفاقيات الثنائية الممضاة مع عدة دول والمقدرة ب50 اتفاقية.

2.2.1. الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس:

تقدم تونس بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية جملة من الحوافز الجبائية تقدمها حسب الأولوية وبحسب القطاعات، ونجد من بينها التحفيزات الجبائية والمالية، حوافز تشجيع التصدير، حوافز التنمية الجهوية والفلاحية وكذلك حوافز بيئية، وفيما يتعلق بالتحفيزات

[1] مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية، عدد 120-93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ، ص7.
[2] - نفس المرجع، ص ص. 6، 7.

الجبائية والمالية فقد عملت الدولة التونسية على إعطاء بعد وأهمية قصوى لهذا الجانب ويظهر ذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- ينتفع الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المكتتبون في رأس المال الأصلي للمؤسسات الخاضعة لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات أو في الزيادة في رأس مالها بطرح المداخيل أو الأرباح التي يقع استثمارها وذلك في حدود 35% من المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة؛
- تنتفع الشركات التي تخصص كل أرباحها أو جزء منها لاستثمارها في صلب المؤسسة بطرح الأرباح المستثمرة في حدود 35% من الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات؛
- يمكن للمؤسسات اختيار نظام الإستهلاكات التنازلية بعنوان التجهيزات التي تفوق مدّة استعمالها السبع سنوات.

ويتم الإعفاء من رسوم الضرائب وإعطاء مزايا للمستلزمات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باستثناء السيارات السياحية، وإلغاء رسوم الإنتاج وتطبيق نسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالواردات بشرط أن لا يكون لهذه الأجهزة المستوردة مثيل مصنوع محليا، وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الإستهلاك بالنسبة للمعدات المصنوعة محليا، وفقا للفصل التاسع من مجلة تشجيع الاستثمار، كما يتميز الاستثمار التونسي بأنه استثمار موجه للتصدير، وتتمثل أهم الحوافز والتشجيعات فيما يلي:

- تعتبر المؤسسات الفلاحية ومؤسسات الصيد البحري مصدرة كليا عندما تصدر 70% على الأقل من إنتاجها مع إمكانية تسويق النسبة المتبقية محليا، وتعفى من رسوم الاستيراد للسلع الضرورية للإنتاج؛
- الإعفاء من ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعد خصم 50% من المداخيل والأرباح المتأتية من التصدير، على أن يقع الطرح الكلي للمداخيل المتأتية من التصدير من هذه الضريبة أساسا خلال العشر سنوات الأولى للنشاط بداية من أول عملية تصدير بعد تقديم مطلب في الغرض عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات؛
- تخول الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات المصدرة كليا طرح الأرباح التي تخصص للاستثمار في صلب المؤسسة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الشركات؛

- يمكن للمؤسسات المصدرة كليا انتداب أعوان تأطير وتسيير من ذوي الجنسيات الأجنبية وذلك في حدود أربعة أعوان وبدون مصادقة مسبقة.

وتستفيد المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني في المناطق الواجب تنميتها (حوافز التنمية الجهوية) والمناطق الفلاحية (حوافز التنمية الفلاحية) من الطرح الكلي للمداخيل والأرباح من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات للمجموعة الأولى و10سنوات للمجموعة الثانية والثالثة والموزعة حسب مناطق تشجيع التنمية الجهوية حسب الأولوية، وتنتفع كذلك مشاريع الاستثمار المنجزة في هذه المناطق بمنحة نسبتها 8%، 15%، 25% من كلفة الاستثمار بالترتيب وعلى حسب المجموعات بهدف تشجيع التنمية الجهوية، ويمكن للمشاريع المخولة للانتفاع بامتيازات التنمية الجهوية، والمتمثلة في مساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية الضرورية لانجاز المشروع، كما تتكفل الدولة التونسية عن الشركات المستثمرة بحصة صاحب العمل في برامج الضمان الاجتماعي ابتداءا من الدخول في طور الإنتاج لمدة خمس أو عشر سنوات، وتتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية، أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة، بالإضافة إلى مزايا أخرى نذكر منها ما يلي:

- طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج الفعلي؛
- تستفيد الاستثمارات الفلاحية المنجزة بالجهات ذات الظروف المناخية الصعبة وكذلك الاستثمارات في الصيد البحري بالمناطق الناقصة استغلالا، بمنحة اضافية تقدر ب 8% و25% على التوالي.

أما الحوافز البيئية فلقد حددت حسب الفصل السابع والثلاثين من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، بحيث تستفيد الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات بهدف مقاومة التلوث الناتج عن نشاطها أو التي تختص في جمع أو تحويل أو معالجة الفضلات والنفايات من التشجيع التالية:

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والرسم على الاستهلاك؛
- طرح نسبة 50% من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة؛
- تقديم منحة للاستثمار بنسبة 25% من تكلفة المشروع.

3.1. المقارنة بين الضمانات والحوافز في كل من تونس والجزائر:

يظهر من خلال ما سبق أنه هناك العديد من النقاط التي يمكن ملاحظتها عند المقارنة بين الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس والجزائر، بالنسبة لحرية الاستثمار لا يمكن أن يتم الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا في إطار الشراكة ووفقا للقاعدة 49/51 %، أما في تونس فهناك حرية للاستثمار الأجنبي إلا في بعض الأنشطة غير المصدرة كليا، إذا تجاوزت مساهمة المستثمر الأجنبي 50% من رأس المال يجب أن تخضع لموافقة اللجنة العليا للاستثمار.

أما فيما يتعلق بمبدأ عدم التمييز فقد أقر قانون الاستثمار الجزائري على المساواة في المعاملة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب، أما قانون الاستثمار التونسي لم ينص على كيفية معاملة رأس المال الأجنبي، أما بالنسبة لثبات القانون المطبق على الاستثمار فقد أقر المشرع الجزائري على عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة، أما المشرع التونسي فلم ينص على هذا النوع من الضمانات، وفيما يخص تقديم الحوافز الجبائية بهدف تشجيع قطاعات معينة، نجد أنه في تونس الحوافز الجبائية موجهة إلى القطاعات الخاصة بالتنمية الفلاحية، وبالتنمية الجهوية، والمشاريع ذات الأداء التصديري، وكذلك المشاريع السياحية، أما في الجزائر فهناك توجيه للحوافز بصفة عامة، بالرغم من تقديم الحوافز الجبائية للقطاعات التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، إلا أن هذه القطاعات لم تحدد مثلما هو موجود في تونس.

وفيما يتعلق باختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز نجده مطبق في كلا البلدين مع أفضلية لتونس حيث ذكر التشريع التونسي نظام الاستهلاك المستخدم وهو الاستهلاك المتناقص وما يتميزبه من إمتيازات ضريبية حيث يمكن المؤسسة من دفع ضرائب أقل خاصة في السنوات الأولى من نشاطها وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص، بينما في الجزائر فيتم تطبيق نظام الاستهلاكات دون الإشارة إلى نوعه (هناك ثلاثة أنظمة للاستهلاك في الجزائر وهي المتناقص، والمتزايد، والثابت) [1]، أما فيما يخص حافز ترحيل العجز، في الجزائر يمكن ترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، أما في تونس لم تنص القوانين على تقديم هذا النوع من الحوافز.

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2008 ص، 12.

أما بالنسبة لمنحة الاستثمار، فتقدم تونس هذا النوع من الحوافز بموجب مجلة تشجيع الاستثمارات للشركات التي تقوم باستثمارات في قطاع الفلاحة، التنمية الجهوية وحماية البيئة، أما الجزائر لم تنص على منح هذا النوع من الحوافز رغم وجود حساب خاص بعنوان "صندوق دعم الاستثمار"[1]، والذي يوجه إلى الاستثمارات العمومية، وفي مجال الإعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات، نجد أن الجزائر تمنح إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، وهذا خاص بالمشاريع الاستثمارية التي تكون في مرحلة الاستغلال وتندرج ضمن النظام الاستثنائي، أما تونس فتستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات، ومن تخفيض قدره 50% لمدة غير محددة.

وفيما يتعلق بحافز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فقد أوقفت تونس العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، أما في فيما يخص الجزائر فيتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أومقتناة من السوق المحلية، أما بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسوم الجمركية، نجد أن تونس تقدم الإعفاء من الرسوم الجمركية للمواد التي ليس لها مثيل مصنع محلي، بهدف حماية منتجها المحلي، أما في الجزائر فيتم تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية على المواد التي تدخل في انجاز الاستثمار، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إن كان لتلك السلع بديل مصنع محليا.

وبشكل عام فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في تونس أفضل من الحوافز الممنوحة في الجزائر، لكن أغلب الدراسات توصلت إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية وحدها، وإنما ضمن مناخ استثماري ملائم.

2. مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس :

إن دراسة مناخ الاستثمار في أي بلد تساعد على معرفة العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات والعوامل التي تعرقل تطورها، وهذه العوامل تعتبر كمحددات أساسية لتفسير توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر لأي بلد، خاصة وأن المستثمر الأجنبي يفضل دائما المناخ الاستثماري الأكثر ملائمة، كما أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تعكس حالة مناخ الأعمال والاستثمار من الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تدعيم الإطار القانوني للاستثمار يتطلب وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي للاستثمار.

[1] أنشئ هذا الحساب الخاص بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 -295، المؤرخ في 15 سبتمبر 2002 ويوضع تحت تصرف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

1.2. مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وتونس:

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تحدد مسارها، وهناك عدة مقومات أساسية تتمثل في المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة.

1.1.2. حجم السوق، معدل التضخم والحساب الجاري:

تركز العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير[1][2]، ففي الجزائر يمثل عدد السكان أكثر من ثلاث مرات عنه في تونس، لكنه لا يعتبر مؤشر كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي داخل السوق المحلي، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد، ومنذ سنة 2005 شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل سنة 2014 إلى مقدار 213. 518 مليار دولار، وهذا ناتج عن ارتفاع مداخيل المحروقات والتي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لتونس فقد سجلت مستويات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال الفترة 2009-2014، ليبلغ في سنة 2014 قيمة 47.600 مليار دولار.

وقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة 2014 ب 5403 دولار بمعدل نمو قدره 0.88 % عن مقداره في سنة 2013، وبمعدل نمو قدره 25.57% عن مقداره في سنة 2010، أما تونس فمستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي فهي تعد جيدة كذلك حيث بلغت 4350 دولارسنة 2011 محققة أعلى نسبة لها خلال الفترة، وهذه البيانات تدل إجمالا على تحسن القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز للاستثمارات الأجنبية.

ويعتبر معدل التضخم من بين أهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، حيث أن الانخفاض في معدل التضخم يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويوضح الشكل رقم 01 تطور معدل التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة 1996-2014. ومن خلاله نلاحظ أن هناك استقرار نسبي لمعدلات التضخم في تونس عكس

[1] عبود زرقين، نورة بيري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب**:دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 2012/1996، بحوث اقتصادية عربية، العدد، 67، 2014، ص 161.

الجزائر خلال الفترة المذكورة، فقد سجلت تونس معدلات ما بين 3-5% خلال الفترة 1996-2014، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم إلا أنها سجلت أرقاما مقبولة خلال السنوات الأخيرة، فقد بقي معدل التضخم في حدود 3% خلال الفترة 2000-2007، ليصل إلى 8.89% سنة 2012 بسبب ارتفاع مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي وكذلك دخول الجزائر في برنامج الانعاش الاقتصادي ليعود للاستقرار في السنوات الموالية.

الشكل رقم01: تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 1996-2014 (نسبة مئوية)

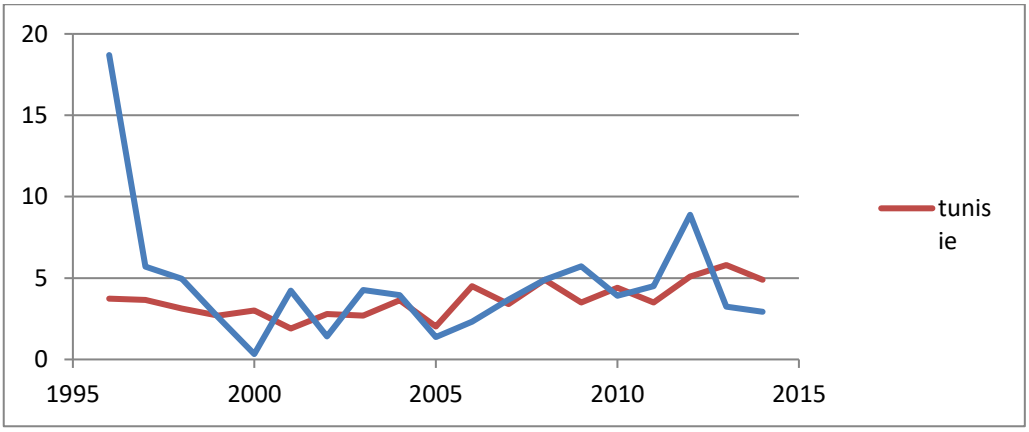

.Source : selon les statistiques de la Banque Mondiale

أما فيما يتعلق بالحساب الجاري فقد حققت الجزائر فائض تجاري موجب خلال الفترة 2005-2013، وهذا راجع للارتفاع في أسعار البترول خلال الفترة وهو ما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن معدل الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يتبع أسعار المحروقات بنسبة كبيرة في الجزائر، أما تونس فقد كانت معدلات حسابها الجاري سالبة خلال الفترة 2005-2014.

الشكل رقم 02: تطور معدل الحساب الجاري للبلدين خلال الفترة 2005-2014(مليار دولار)

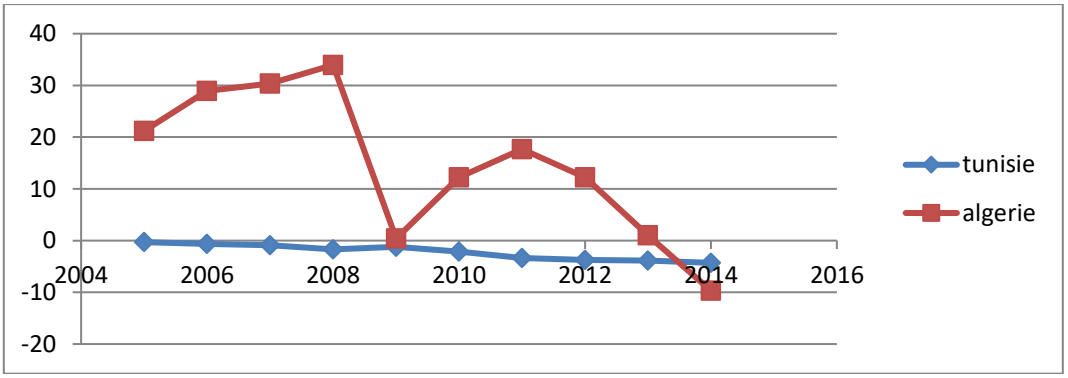

Source : selon les statistiques de la Banque Mondiale

2.1.2. احتياطات الصرف والمديونية الخارجية:

لقد انتقلت الاحتياطات الرسمية للصرف للجزائر من13.56 مليار دولار سنة 2000إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي بقيمة 170.5 مليارددولار، واستقرت في سنة 2012 عند ما يقارب 200 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات. أما بالنسبة لتونس فقد سجلت تغيرات ضئيلة في احتياطات الصرف مقارنة بالجزائر قدرت في حدود 9 مليار دولار في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 03: تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)

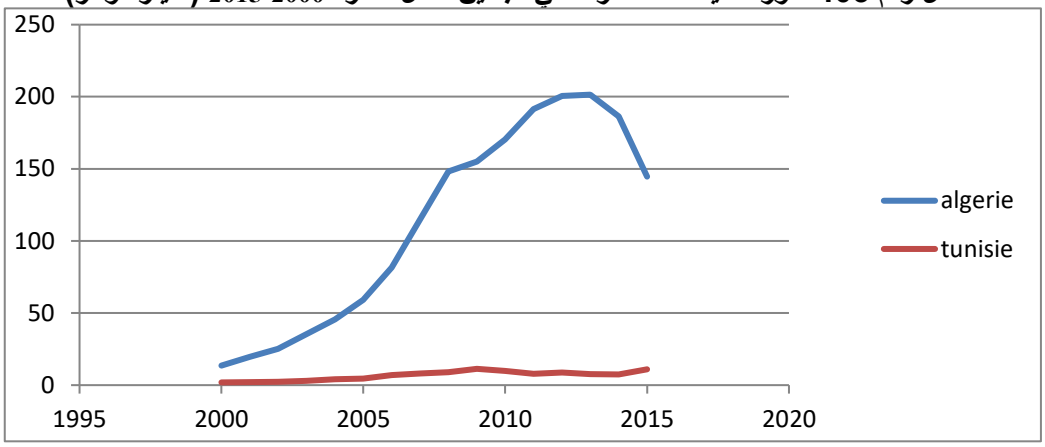

Source : selon les statistiques de la Banque Mondiale

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فلقد تراجع حجم المديونية الخارجية للجزائر إلى أقل من 6 مليار دولار في نهاية 2006، بعدما كانت تفوق 32 مليار دولار سنة 1994، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمؤسسات المالية في التسديد المسبق للديون، وقد مثلت المديونية في الجزائر نسبة 2.72% و2.54% و2.6%، من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2012، 2013 و2014 على التوالي، أما تونس فلا تزال تعرف مستويات المديونية ارتفاعا مطردا حيث مثلت المديونية نسبة 58.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، ونسبة 57.3% سنة 2013، لتنخفض إلى 51.5% في سنة 2014 إلا أنها تبقى في الحدود الآمنة وفقا لمعايير البنك الدولي.

الشكل رقم 04: قيم المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدين 2000-2014

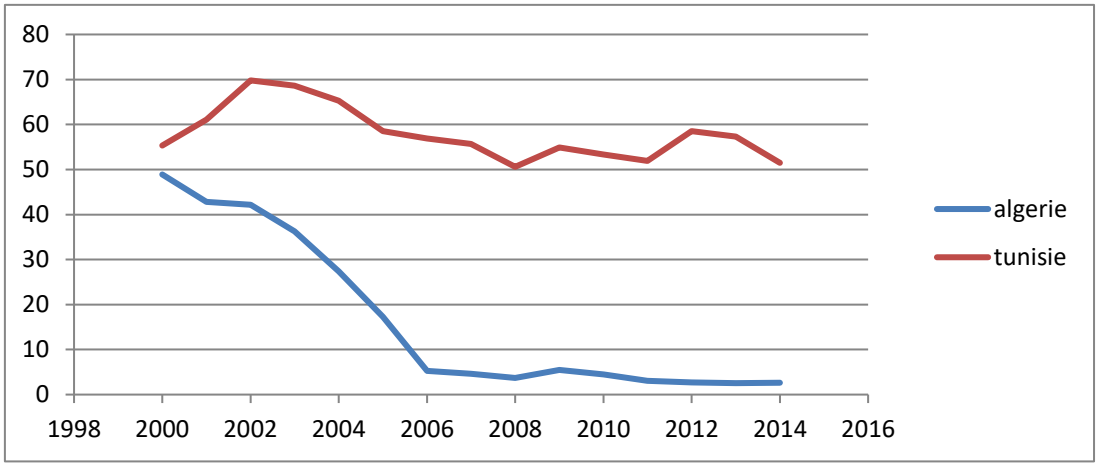

Source : selon les statistiques de la Banque Mondiale.

2.2. الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر وتونس:

بهدف جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها، تتنافس الدول على تهيئة المناخ المؤسساتي الملائم والمساعد في تسهيل عملية الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء المجالس والهيئات التي تدعم الاستثمارات الأجنبية وتساعد على نموها، وقد أنشئت الجزائر في هذا المجال المجلس الوطني للاستثمار الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في منح الامتيازات للمستثمرين، كما قامت تونس بإنشاء هياكل إدارية مختلفة لتشيع وتطوير المشاريع الاستثمارية .

1.2.2. الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر:

في مجال تدعيم الاستثمارات الاجنبية المباشر عملت الجزائر على توفير قاعدة أساسية تساعد على توفير المناخ الملائم وتفعيل الإطار القانوني المناسب للاستثمار، حيث تم إنشاء هياكل إدارية لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، والتي نذكر منها ما يلي:

- المجلس الوطني للاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات؛
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري.

وقد أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يتكون من 9 وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، ويقوم المجلس بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة وتتمثل مهامه فيما يلي:

- صياغة استراتيجية وأولويات الاستثمار؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- إقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية؛
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تحت وصاية رئيس الحكومة، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات

طابع إداري أنشأت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل الاجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وفيما يخص الشبابيك الوحيدة اللامركزية فقد تم استحداثها بهدف ترقية الاستثمارات والحد من الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية والشبابيك الوحيدة اللامركزية هي جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار (المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، التعمير والبناء، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، التهيئة العمرانية، البيئة، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي.)، ومن بين مهام الشبابيك الوحيدة ما يلي:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا؛
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية وإيصالها إلى المصالح المختصة؛
- استقبال المستثمرين وتوجيههم، وتأسيس وتسجيل الشركات؛
- منح الموافقات وإصدار تراخيص البناء.

أما الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري فقد تم إنشاءها وفقا للمرسوم رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 من أجل دعم الاستثمار، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية سلطة وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، والتي من شأنها أن تساهم في بروز سوق عقارية ترتكز على نظام الامتياز تكون منظمة وشفافة ومن بين مهامها ما يلي:

- التسيير، الرقابة، الوساطة والتنظيم العقاري في اطار النظام الاساسي القانوني للممتلكات؛
- إعلام سلطة القرار المحلية بالمعلومات المتعلقة بالعرض والطلب اتجاه السوق العقاري؛
- ضبط السوق العقاري للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

2.2.2. الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في تونس:

في مجال الاستثمار وتدعيم الإطار القانوني للاستثمار في تونس، تم إنشاء هياكل إدارية تهدف إلى مساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، والتي نذكر منها ما يلي:

- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي؛
- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد؛
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية؛
- مركز النهوض بالصادرات.

وأنشأت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بموجب القانون عدد 19 المؤرخ في 6 فيفري 1995تحت وصاية وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وهي مؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بتونس العاصمة كما أن لها 6 مكاتب في الخارج موزعة في كل من بروكسل، شيكاغو، لندن، كولونيا، ميلان وباريس، وتعمل الوكالة على ترقية الاستثمار الخارجي في تونس وتتعاون مع مكاتب دراسات خارجية عالمية من أجل تحسين الوضع التنافسي لتونس في مجال الاستثمار الأجنبي، ومساعدة المستثمرين الأجانب وتوجيههم ومن بين مهام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ما يلي.

- توفير المساعدة والإحاطة اللازمة بالمستثمرين الأجانب؛
- النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس في كل القطاعات؛
- تنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظائرهم من الخارج؛
- إعداد البرامج والتدابير الكفيلة باستقطاب الاستثمار الخارجي.

أما وكالة النهوض بالصناعة والتجديد فهي مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة خصوصا بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والتصرف في الامتيازات المنصوص عليها بمجلة الاستثمارات، ودراسات التموقع الإستراتيجي حسب الفروع الصناعية، بالإضافة إلى مساندة مختلف الباعثين وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم ونشر المعلومات الخاصة بقطاع الصناعة.

وفيما يتعلق بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، أحدثت بمقتضى القانون عدد 67 المؤرخ في 6 أوت 1982، وهي تعمل على النهوض بالاستثمار الخاص وتعصير الانتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما وعمليات التحويل الأولي لمنتجات الفلاحة والصيد البحري، من

خلال تقديمها لخدمات مجانية إلى الفلاحين والصيادين الشبان والمستثمرين التونسيين والأجانب خلال فترات تشخيص ودراسة وتنفيذ مشاريعهم، ويتلخص نشاط الوكالة فيما يلي:

- منح الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات؛
- تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع الواعدة؛
- الإحاطة بالباعثين في تكوين ملفاتهم وتأطيرهم في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم؛
- ربط الصلة بين المستثمرين التونسيين ونظرائهم الأجانب لدعم الشراكة الفلاحية؛
- المساهمة في تنمية الجودة من خلال أنشطة تتعلق بتطوير طرق الإنتاج والتحويل والتصدير.

بالنسبة لمركز النهوض بالصادرات تم إحداث المركز بموجب القانون رقم 20 المؤرخ 14 افريل 1973، وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية تتمتع بالاستقلال المالي وتعمل تحت وصاية وزارة الصناعة ومن بين مهامها إعلام المصدرين التونسيين بإمكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية وإعلام الموردين الأجانب بالمنتجات التونسية الجاهزة للتصدير بالاضافة إلى مهام أخرى نجملها في النقاط التالية:

- دراسة الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والتي تتعلق بتصدير المنتجات التونسية؛
- النظر في المشاكل المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين؛
- دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها.

3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين وطرق توزيعه:

إن محاولة معرفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس وطرق توزيعه تدفع إلى ضرورة التطرق إلى تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدين بالإضافة إلى معرفة القطاعات التي يتمركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشرفي البلدين وتحليلها.

1.3. حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الروافد الجديدة التي أفرزتها العولمة المالية على البلدين وخاصة بعد سنة 2000،حيث لم يكن يشغل هذا النمط من الاستثمار حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للبلدين مع بقية العالم، نظرا للظروف الاقتصادية الداخلية التي كانت تسود المناخ الاقتصادي المغاربي والسياسات الاقتصادية التي كانت منتهجة في كل من الجزائر وتونس.

1.1.3. تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر:

لقد تركزت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بشكل أساسي في اتجاه الصناعات الاستخراجية منذ الاستقلال وقدرت بنسب متواضعة، واعتبر قطاع المحروقات المفضل للاستثمار الأجنبي في البلد، وتميزت بغياب شبه كامل في بداية التسعينات نتيجة الظروف التي عرفتها المرحلة، ولم تعرف انتعاشا إلا في سنة 1996 حيث قدر حجمها ب270 مليون دولار، نتيجة لاتخاذ الدولة جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993.

الجدول رقم01 : تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر للفترة 2001-2015 (مليون دولار).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة	1,108.0	1,065.0	638.0	882.0	1,145.0	1,795.4	1,661.8	2,632.1
المخزون الوارد	4487.8	5552.8	6,189.8	7,071.8	8,216.8	10,104.4	11,847.3	14,479.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
التدفقات الواردة	2,746.2	2,300.2	2,580.0	1500.9	1691.8	1504.6	-587.00	
المخزون الوارد	17,225.8	19,526.8	22,107.8	23,606.8	25,297.8	26,785.8	26198.8	

Source: UNCATAD, World Investment Repport, 2014 /2015.

لقد عرفت سنة 2001 ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث انتقلت من 280 مليون دولار سنة 2000 إلى 1108 مليون دولار سنة 2001، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والذي بلغ حجمه 1065 مليون دولار، والذي يمكن إرجاعه إلى سياسة الانفتاح الاقتصاد التي باشرتها الجزائر والتي نتج عنها إصلاح قطاع الاتصالات وبيع رخص الهاتف النقال وخوصصة قطاع الصناعات الحديدية بالحجار، أما سنة 2003 عرف حجم الاستثمارات انخفاض ملحوظ قدر ب 638 مليون دولار، ليعاود الارتفاع ليقدر ب882 مليون دولار عام 2004 والناتج عن بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "الوطنية" للاتصالات الكويتية. وواصل حجم الاستثمار الارتفاع انطلاقا من سنة 2005 متجاوزا مستوى المليار دولار ليبلغ ذروة جديدة

قدرت عام 2008 ب 2632 مليون دولار، وعام 2011 ب 2580 مليون دولار وكان هذا الارتفاع نتيجة تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار.

وتشير بيانات الشبكة الأورومتوسطية لإنعاش الاستثمارات إلى ضعف حصة الخوصصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتعد نسبة 2% من مجموع الاستثمارات المحققة في الجزائر سنة 2005 وبعدد من المشروعات لا يتعدى الثلاثة[1]2، وهو ما يفسر ضعف السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، ومنذ سنة 2012 تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005 بحيث قدر في حدود 1.5 مليار دولار إلى غاية سنة 2015، ويعود هذا الانكماش إلى انعكاساته أحداث الربيع العربي على المنطقة، وانخفاض أسعار المحروقات ، كما يرى بعض المحللين، أن حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، تعود لعدة أسباب منها ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وعدم استقرار قوانين الاستثمار،إلى جانب البيروقراطية التي تميز الإدارة، وافتقاد الجزائر لبورصة فعلية، بالإضافة إلى القاعدة (49/51) التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

2.1.3. تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس:

لقد تركزت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى تونس بشكل أساسي في اتجاه قطاع الصناعة ولكن منذ سنة 1995 أصبحت ترتفع لصالح قطاع الخدمات وخاصة الفنادق والمطاعم، وهذا كنتيجة لتركيز الدولة التونسية على القطاع السياحي، كما جاءت انطلاقة تونس متأخرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحيث قدرت في حدود 600 مليون دولار للفترة 2001-2005، إلا أنها حققت قفزة نوعية جعلتها تتصدر قائمة الدول المغاربية من حيث حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وهذا في سنة 2006 حيث قدرت ب 3.3 مليار دولار كما هو موضح في الجدول التالي.

[1]. ANIMA, **IDE dans la région MEDA en 2006**, document n° 23mai 2007, p80.

الجدول رقم 02 : تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس للفترة 2001-2015 (مليون دولار).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الواردة	487.0	821.0	583.6	639.1	783.1	3,308.0	1,616.3	2,758.6
المخزون الوارد			16,238.5	17,843.9	16,839.5	21,831.8	26,193	28,525.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
التدفقات الواردة	1,687.8	1,512.5	1,147.8	1,603.2	1,117.2	1,060.3	1001.0	
المخزون الوارد	31,276.9	31,363.8	31,543.4	32,604.2	33,341.2	31,540.4	32541.4	

Source: UNCATAD, World Investment Repport , 2014 /2015.

وقد شهدت الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى القطاعات غير النفطية قفزة كمية ونوعية حيث تطورت وصلت إلى أكثر من 630 مليون دينار تونسي عام 2006، ويعود هذا الارتفاع إلى اعلان وزارة الصناعة والطاقة عن قيام مجموعة "براسا"الإسبانية بشراء الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون دولار وارتفاع الاستثمار في مجال المحروقات، كما عرف الاستثمار الأجنبي التونسي عام 2007 سقوطا حرا من حيث التدفقات الواردة، قدر ب 1616 مليون دولار، وهذا بسبب تداعيات الأزمة العالمية والتي كانت على موعد مع اختناقات أصابت جل الاستثمار العالمي، وعلى الرغم من تحقيق زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الوارد في عام 2008 قدرت ب2.7 مليار دولار، إلا أن الاقتصاد التونسي لم يتعافى كليا من تبعات الأزمة العالمية نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية، حيث تجلى هذا واضحا في الانخفاض المستمر إلى غاية 2010 حيث قدر ب 1.5 مليار دولار، وقد تميزت الفترة 2010-2015، بانكماش في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد قدر بحوالي 1.1مليار دولار، ويعود هذا الركود إلى أحداث الربيع العربي وانعكاساته على المنطقة وغياب الاستقرار في تونس.

2.3. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشرفي البلدين:

إن معرفة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس يتطلب تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة بحسب البلدان المصدر، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول الأجنبية، وتنوع مصدرها، وعدم التركيز على أقطاب جغرافية معينة دون غيرها، بهدف الرفع من هامش الأمان وتخفيض المخاطر، بالاضافة إلى دراسة توزيعاته على مختلفة القطاعات الاقتصادية والموجهة لتحقيق التنمية.

1.2.3. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

احتلت الدول العربية المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2013 بنسبة 61.17%من القيمة الإجمالية، وهو ما يمثل نسبة 37.46 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها كامل الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعطي انطباعا حسنا حول الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر، تليها الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة 25.79%من القيمة الإجمالية، موفرة بذلك أزيد من 51.47% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية الكلية، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار.

ويلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الآسيوية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 4.87%، لتليها أمريكا بنسبة 3.05%، وكل من إفريقيا واستراليا بنسب ضعيفة، أما الشركات متعددة الجنسيات، فقد قدرت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 بحوالي 4.9% من اجمالي الاستثمارات، موفرة 1535 منصب شغل، بنسبة 1.63% من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية.

الجدول 03: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشرالوارد للجزائر 2002-2013

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الاجمالية للاستثمار الاجنبي	عدد مناصب الشغل	النسبة من إجمالي مناصب الشغل
أوربا	257	521531	25.79	48408	51.47
ببيما فيها الاتحاد الاروبي	205	444845	21.99	37069	39.41
آسيا	34	98580	4.87	5103	5.42
أمريكا	10	61850	3.05	3473	3.69
الدول العربية	154	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	1000	0.04	30	0.03
أستراليا	1	2974	0.14	264	0.28
الشركات متعددة الجنسيات	11	99117	4.90	1535	1.63
الاجمالي	**468**	**2022164**	**100**	**94043**	**100**

Source:ANDI, agence nationale de développement de l'investissement: Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013, projets impliquant des étrangers.www.andi.dz.

إن تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا ينحصر فقط على دراسة تدفقاته السنوية أو الإجمالية، بل يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية التي لها دورها في تحقيق التنمية، وحسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة وهذا خلال الفترة 2002-2012.

الجدول 4: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 2002-2012

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة (المليار دينار جزائري)	النسبة من إجمال يالقيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة(%)
الصناعة	220	599.200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	167.118	20.81	10363	24.12
البناء والأشغال العمومية	63	12.082	1.50	6698	15.59
النقل	16	3.991	0.49	505	1.17
الفلاحة	6	0.887	0.11	82	0.19
الصحة	5	6.192	0.77	737	1.71
السياحة	3	13.587	1.69	1124	2.62
الإجمالي	**410**	**803.057**	**%100**	**42959**	**%100**

Source: ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : Bilan des réalisations des investissements, période 2002-2012, investissements étrangers

وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 220 مشروع، بقيمة إجمالية قدرت ب 599.2 مليار دينار جزائري، ممثل بنسبة 74.61 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، ويظهر من خلال جدول التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012 أن قطاع الخدمات يأتي بعد القطاع الصناعي ب97 مشروع، بقيمة 167.18 مليار دينار جزائري، ممثل بنسبة 20.81% من إجمالي الاستثمارات، تم قطاع السياحة ب3 مشاريع، بقيمة 13.5مليار دينار جزائري، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب63 مشروع، بقيمة 12 مليار دينار جزائري، وبنسب متفاوتة لا تتعدى 2%، أما قطاع النقل، الفلاحة والصحة، فكان تدفق الاستثمارات الأجنبية بها ضئيلا.

2.2.3. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشرفي تونس:

من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في الفترة 2006-2013 برصيد إجمالي قدر ب 11593 مليون دينار تونسي، ممثل بنسبة 53.37% من القيمة الإجمالية، لتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية، برصيد إجمالي قدره 5299.5 مليون دينار تونسي، والذي يمثل نسبة 24.4% من الإجمالي، ثم الدول الأمريكية برصيد 1925.57 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل 8.86% من الإجمالي، وتأتي في الأخير الدول الآسيوية برصيد لا يتجاوز 1.3% من الإجمالي.

الجدول 5: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشرالوارد إلى تونس 2006-2013

الدولة	القيمة (بالمليون دينار تونسي)	النسبة من الاجمالي%
الاتحاد الأوروبي	11593.07	53.37
الدول العربية	5299.5	24.4
أمريكا	1925.57	8.86
آسيا	276.48	1.27
الدول الأخرى	980.33	4.51
الإجمالي	21719.23	100

Source : FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur: Chiffres clés, investissements étrangers, flux des IDE par pays, flux des IDE dans les industries manufacturières, rapport sur les IDE enTunisie, décembre 2013.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2002-2013 فتشير احصائيات وبيانات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002-2013، نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة على باقي القطاعات الأخرى، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 3840.70 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 44.31%، يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بقيمة 2951.90 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 34.06%، يليه قطاع الصناعة المعملية بقيمة استثمارات قدرها 1733.06 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 20%، يليه قطاع السياحة والعقارات، وقطاع الفلاحة، بنسب ضئيلة، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 06: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس 2002-2013

القطاع الاقتصادي	القيمة بالمليون دينار تونسي	النسبة من الاجمالي(%)
الصناعة المعملية	1733.06	19.99
الطاقة	3840.73	44.31
السياحة والعقارات	98.1	1.13
الفلاحة	42.86	0.49
الخدمات	2951.90	34.06
الإجمالي	8666.65	%100

Source: FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : Chiffres clés, investissements étrangers,flux des IDE par secteur, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.

الخـــاتمـة:

توصلت هذه الدراسة التي تمحورت حول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس، في ظل السياسة الجبائية المطبقة، وبعد تتبع حجم تدفقاته الواردة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي في كلا البلدين، للحكم على مدى كفاءة السياسة الجبائية المطبقة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تلخصت أهم النتائج في النقاط الرئيسية التالية:

- رغم أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس أفضل من نظيرتها في الجزائر، إلا أن حجم هذه التدفقات في الجزائر أكبر من التدفقات الواردة إلى تونس خلال أغلب سنوات الدراسة؛
- هناك تشابه شبه تام فيما يخص الضمانات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي أقرت بموجبها التشريعات الداخلية في كل من الجزائر وتونس؛
- تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدين غالبا بمحددات أخرى خارج الضمانات والحوافز الجبائية، ومن بينها الاستقرار السياسي، حجم السوق، تحسن مناخ الأعمال، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، تبعات الأزمة المالية، تداعيات أحداث الربيع العربي... ؛
- من خلال دراسة التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، يمكن أن نلاحظ أن هذه الاستثمارات ضعيفة في قطاعي الفلاحة والسياحة، وتسجل حضورها بقوة في قطاعات الطاقة والخدمات، نتيجة لارتفاع العوائد المتأتية من هذه القطاعات؛

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية هي أحد مكونات مناخ الاستثمار والتي تستخدمها الدول من أجل التأثير في قرارات المستثمرين وخاصة الأجانب، إلا أن دورها لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة.

المراجع:

1. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، االبليدة.
2. عبود زرقين، نورة بيري، **محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب :**دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، بحوث اقتصادية عربية، العدد67 ،68، 2014.
3. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، الجزء 18، 1993.
4. المرسوم رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.
5. قانون الاستثمار في تونس عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر1993.
6. القانون عدد 48 لسنة 1993 بتاريخ 03 ماي 1993 المتعلق بتحويل الأرباح في تونس.

7. القانون عدد 19 المؤرخ في 6 فيفري 1995، والمتعلق بإحداث وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.
8. القانون عدد 67 المؤرخ في 6 أوت 1982 والمتعلق بإحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.
9. القانون عدد 20 المؤرخ في 14 افريل 1973، والمتعلق بإحداث مركز النهوض بالصادرات.
10. قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 فيفري 1990.
11. المرسوم التشريعي 93- 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار.
12. القانون عدد 120-93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية.
13. المرسوم التنفيذي رقم 02 -295، المؤرخ في 15 سبتمبر 2002 والمتعلق بإنشاء الحساب الخاص"صندوق دعم الاستثمار".
14. المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 ، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.
15. الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.
16. الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
17. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.
18. ANIMA, **IDE dans la région MEDA en 2006**, document n° 23 mai 2007.
19. ANDI, agence nationale de développement de l'investissement**: Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013,** projets impliquant des étrangers.
20. ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : **Bilan des réalisations des investissements**, période 2002-2012, investissements étrangers.

21. FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur: Chiffres clés, **, flux des IDE par secteur**, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.
22. FIPA-TUNISIA,: Chiffres clés, **flux des IDE par pays**, flux des IDE dans les industries manufacturières, rapport sur les IDE en Tunisie, 2013.
23. UNCATAD, World Investment Repport, 2014.
24. UNCATAD, World Investment Repport, 2015.
25. databank.worldbank.org.
26. www.uncatad.org**.**